حركية الهجرة بين الجزائر وفرنسا

1962/1830

أ.قبايلي هواري

جامعة معسكر

إن ظاهرة الهجرة لدى شعوب الأرض قديمة قدم العالم، ولقد اضطر الإنسان منذ القديم الانتقال من مكان لأخر بحثا عن المأكل والماء والمرعى أو الأمن ,وقد تكون هذه الهجرات فردية أو جماعية , رغم أن طبيعة الإنسان القديم كانت تعتمد بدرجة كبيرة على الجماعة في حله و ترحاله، وقد دون لنا التاريخ وذكرت لنا الكتب هجرات شعوب بكاملها لأسباب متعددة من منطقة إلى أخرى , وهذا ما ترتب عنه تأسيس حضارات ومدن وممالیك ودول، كما حدث مع شعوب بلاد الرافدين بداية مع السومريون , وكذلك شعوب بحر ايجا، إضافة إلى تنقلات الشعوب الجرمانية في القارة الأوربية، وكذلك هجرات القبائل التركية إلى آسيا الصغرى والأناضول، انتهاء بالهجرات الاستيطانية التي واكبت الحركة الاستعمارية الحديثة في أمريكا وآسيا وإفريقيا .

ولا نبالغ إن زعمنا أن هذه الهجرات لا تقل تأثيرا عن الحروب في لعبها دورا كبيرا في تحريك عجلة التاريخ , بما أن هذه التحركات والانتقالات غير مأمونة العواقب وقد تتسبب غالبا في حروب ونزاعات في معركة من أجل البقاء .

وكما ذكرنا أنفا فلقد كان لظهور الاستعمار الحديث دور في حركية السكان من المركز إلى الأطراف, بغية استكشاف واستغلال واستيطان الأراضي المحتلة والمستلبة والخاضعة لسيطرة الإمبراطوريات الاستعمارية، كما حدث بشكل كبير مع الاستعمار البريطاني والأيبيري في قارة أمريكا من شمالها إلى جنوبها بعد الإبادة الجماعية التي تعرض لها السكان، وكما حاول المحتل الفرنسي استعمال نفس المنهج في الجزائر بعد الاحتلال، بما أن السلطات الاستعمارية حاولت أن تستغل نجاحها في الجزائر كتجربة يقتدى بها في أماكن أخرى تم احتلالها بعد ذلك في إفريقيا السوداء و شبه جزيرة الهند الصينية . وبذلك تم التشجيع على الاستيطان في الجزائر ,وتلبية لهذه الدعوة توافد شذاذ الأفاق من كل حدب وصوب من الأوربيين المغامرين والسجناء والمجرمين والعناصر الفوضوية المعارضة ,وكل العناصر غير المرغوب فيها للاستيطان والإقامة في الجزائر ,وذلك بحثا عن "الفردوس المفقود"، كما أن رواد الاستعمار الأوائل من الجنرالات الفرنسيين دعوا منذ الأيام الأولى علانية إلى ضرورة الاستيطان وأغروا جنودهم ,بتخصيص عقارات وأراضي والتكفل بترحيل عوائلهم .

وكان الجنرال "بيجو" من بين الأوائل الذين دافعوا على هذا الطرح أمام ترددات بعض الساسة الفرنسيين , وبذلك سوف يتضاعف عدد المهاجرين إلى الجزائر ليس فقط من فرنسا بل تمتد هده الهجرة لتشمل الإسبان والايطاليين المالطيين، الألمان وحتى السويسريين, ليصل عدد الأوربيين في الجزائر سنة 1886 إلى 220.000 فرنسي و30.000 أجنبي أكثرهم ايطاليين واسبان (Lefeuvre,D.2004:282).

جدول يمثل تطور عدد المستوطنين من الاسبان والايطاليين بين سنتي 1872 و 1886 (Lefeuvre,D.2004:282)

	1872	1886
اسبان	71366	144530
إيطاليون	18351	44315
المجموع	89717	188845

وبذلك سوف لا تتوقف الهجرة إلى الجزائر من فرنسا وباقي الدول الأوربية, رغم المصاعب التي واجهها المستوطنون في بداية الأمر من تعرضهم للأمراض والأوبئة , وارتفاع عدد الوفيات لدى الأطفال حيث ظل عدد الوفيات حتى سنة 1854 أكثر من عدد الولادات، فالسنوات الأولى كانت كارثية على الأوربيين وجيش الاحتلال, فعدد الوفيات لدى الجنود بسبب الأمراض فاق عدد القتلى في المعارك(Goinard,P.1984:215).

الهجرة كشكل من أشكال المقاومة ؟

إن للأرض مدلولاً مقدساً في الذاكرة الجماعية الجزائرية، فيمكن أن نلمس هذا الارتباط بين الأرض والوطن والعرض عند الجزائري الذي كان يعبر عن ارتباطه العضوي بالأرض والوطن أكثر من خضوعه لأي سلطة مركزية , ولذلك وجب الدفاع عن الأرض وعدم مغادرتها مهما كلفت الظروف , فلم تكن الهجرة مستحبة إلا لطالب علم أو قاصد الحرمين أو لتاجر يرجى رجوعه مهما طالت المدة، وما يثبت ذلك تواتر الأمثلة الشعبية التي تنبذ وتستقبح الهجرة والبعد مثل (مشتاق الأوطان يبات حيران)، (حروق أبداني ولا هجر أوطاني) ,وأمثلة كلها تبين مدى تعلق الجزائري وحنينه كسلوك فطري لوطنه ومسقط رأسه.

ويبدو أن هذا الارتباط زاد أكثر وأكثر بعد الاحتلال من طرف الاستعمار الفرنسي، وما قاسته القبائل الجزائرية من تهجير قسري داخل وخارج الوطن، فلقد اضطر الكثير من الجزائريين إلى الهجرة والفرار إلى تونس وليبيا و المغرب، خاصة بعد فشل المقاومات الشعبية الثورات والانتفاضات التي امتدت على طول القرن التاسع عشر في التصدي للمشروع الاستعماري،

خاصة بعدما تعمد المستعمر مصادرة الأرض في التل ودفع الجزائريين إلى مناطق الجنوب بحثًا عن مصادر العيش في أراضي الجنوب المجدبة .

لقد توالت هجرات الجزائريين منذ الأيام الأولى للاحتلال , فابتداء من 1832 هجرت عدة (عوائل) من الجزائر العاصمة إلى مدينة تطوان في المغرب , ومن وهران ومستغانم إلى وجدة وتازة، ومن تلمسان إلى فاس (Ageron,C-R.2005:73), كما فرت قبائل الحشم وبني عامر إلى المغرب بعد إنهاء مقاومة الأمير عبد القادر للهروب من الإجراءات العقابية للاحتلال, ورفضوا العودة رغم تهديدات السلطان المغربي وأوامره بالرجوع إلى الجزائر والذي نظم حملة تأديبية لإبادتهم (Ageron,C-R.2005:73), كما هاجر الكثير من سكان قسنطينة بعد سقوط المدينة سنة 1837 إلى تونس والشام , كما فر الكثير من أتباع الزاوية الرحمانية حوالي 3000 شخص إلى سوريا , وزادت حدة الهجرة سنوات 1854، 1860، 1861، 1864. (Ageron,C-R .2005 :74)

إلا أن الاستعمار تنبه مبكرا إلى هذا النزيف الكبير والحاد وتفطن لخطر الهجرة وما يمكن أن تشكله من خطر على

مصالحه, إلا أن جميع التدابير التي اتخذتها الإدارة الفرنسية لم تكن ناجعة في وقف هذه الهجرة المتواصلة.

وإذا حللنا سبب هذه الهجرات المتزايدة , وجدناها فرارا من الواقع الاستعماري ورفض سلطة المحتل , ويمكن إجمال هذه الأسباب والدوافع في الأسباب الدينية بالدرجة الأولى , وذلك لرفض الجزائريين حكم النصارى أو حكم "الرومي" "الكافر" "النجس" , بعدما شق عليهم التسليم بالأمر الواقع , ويمكن أن نلتمس هذه الحقيقة من خلال حادثة حدثت في فيفري 1861 نلمح من خلالها دور العامل الديني في الهجرة وترك الديار حيث بعدما تجاوزت حوالي 80 خيمة أو عائلة الحدود التونسية الجزائرية بقيادة شيخهم "بن فردي" أمرهم هذا الأخير بالاغتسال وتطليق النساء ليعيد عقد هذه الزيجات من جديد ,كأنهم بذلك تخلوا عن نجس الكفر بعدما رضوا لسنوات بحكم "النصارى الكفار" (Ageron,C-R .2005 :74) .

كما قد يكون السبب بدافع اقتصادي بعد الإفلاس ومصادرة الأراضي والأملاك وتفكيك طبقة ملاك الأراضي , ونهب الأوقاف وأراضي العرش والتضييق على النشاط الرعوي, بجعل الكثير من الأراضي مناطق عسكرية محرمة ,كل ذلك قضى على تربية المواشي وحياة البداوة، مما دفع بالكثير من البدو الرحل إلى ترك حياة الترحال والاستقرار مع محاولة التكيف مع أنماط جديدة للعمل والإنتاج .

زاد من ذلك جور القوانين الغابية التي من خلالها قام الاحتلال بنهب الثروة الغابية واستنزافها ومنع حق الاحتطاب والرعي في الغابات, وذلك بذريعة تهديد النشاط الرعوي للأشجار واتهام الجزائريين بجريمة افتعال الحرائق , وهذا ما تسبب في قطع أرزاق الكثير من الجزائريين (Cornaton,M.1998:109), وكل جزائري كان يخشى سطوة حراس الغابات"Garde forestier" أو الحارس البلدي "Garde champêtre" وما كان يمثله من سلطة وسطوة، ولا يخفى علينا الطابع الاستغلالي للاقتصاد الاستعماري الذي كان يقوم باستنزاف الثروة الغابية الجزائرية ,من خشب وفلين بعدما كانت تحتل الجزائر المرتبة الأولى في

مساحات غابات الفلين والمرتبة الثالثة من حيت الإنتاج بعد اسبانيا والبرتغال . (St Gérmis, j.1950:65)

إلى جانب ما ذكرنا من أسباب لهجرة الجزائريين من وطنهم في العهد الاستعماري من أسباب دينية واقتصادية، يمكن إضافة الدافع سياسي، حيث فضلت الكثير من القبائل الجزائرية والكثير من الأسر الهجرة بعد فشل المقاومات الشعبية للهروب من العقاب ورد فعل السلطات الفرنسية، ورغبة في العيش بعيدا عن حكم الفرنسيين، كما حدث مع قبائل الجنوب الوهراني وفرارها إلى المغرب بعد انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر، وكذلك بعد القضاء على مقاومة أولاد سيدي الشيخ ومقاومة الشيخ بوعمامة , كذلك ساهمت أفكار الجامعة الإسلامية والنهضة والإصلاح في المشرق ووصول صداها إلى المغرب العربي في توالي الهجرات ,وان كانت هذه المرة ستأخذ طابعا انتقائيا فرديا بعدما فضل الكثير من العلماء والمثقفين والشباب الهجرة إلى المشرق، بداية من 1898,1896 حيث سجل وصول حولي 800 جزائري إلى بيروت هاجروا من البرواقية 'المدية وشلف (Ageron,C-R.2005:77), وقد شجهم على الهجرة الدعاية التي

كانت تبثها الصحف التركية (معلومات)، وذلك بتقديمها إغراءات للمغاربة للاستيطان والهجرة إلى الشام ,بعدما ذكرت تخصيص السلطان العثماني عقارات للمهاجرين إلى الشام , كما ساهم بعض الكولون في انتشار هذه الدعاية وذلك بغرض الحصول على أملاك الجزائريين المهاجرين وبأثمان بخسة .(Ageron,C-R.2005:83)

وأمام هذه الهجرات المتتالية التي أصبحت تنذر بالخطر استنزاف اليد العاملة الجزائرية , وبعدم استقرار الأوضاع ,استشراف حدوث اضطرابات , شكلت الحكومة الفرنسية لجنة تحقيق في هذه الهجرات وهي لجنة Pouquery de Boisserin سنة 1900، والتي حملت الدعاية التركية والتعصب الإسلامي سبب هذه الهجرة المتواصلة(Ageron,C-R.2005: 78) ، ولكنها لم تتجرأ على ذكر الأسباب الحقيقية المتمثلة في مصادرة الأملاك ,والعقارات وتفكيك الطبقة الارستقراطية , والعبء الضريبي , والمحاكم الجزرية الاستثنائية , قانون الانديجينا العنصري, القانون الغابي , قانون كريميو المحابي لليهود ,وانتهاء بقانون التجنيد الإجباري الذي فرض في بداية القرن العشرين والذي

قابله الجزائريون بالرفض والمقاومة على غرار مقاومة جبل أحمر خدو في الأوراس , وانتفاضة بني شقران الرافضة لهذا القانون الجائر المتسلط، وعلى اثر ذلك هاجر الكثير من الشباب الجزائري إلى دول الجوار والشام فرارا من قانون التجنيد والقتال في جيش الاحتلال .

الهجرة التلمسانية:

شكلت الهجرة التلمسانية المحور الأساسي للكثير من الدراسات التي حاولت أن تتناول موضوع الهجرة أثناء الحقبة الاستعمارية, هذه الهجرة التي بدأت منذ بداية الاستعمار كما ذكرنا أنفا ,ولكن هجرة سنة1911 كان لها وقع خاص , بما خلفته من ردود أفعال وقلق شديد من طرف السلطات الاستعمارية , وذلك لكثافتها وحجمها الكبير ، إلا أن الدكتور عمار هلال طرح إشكالاً حول المغزى من التركيز على منطقة تلمسان، و يجزم أن الهجرة كانت بنفس الكثافة أو أكثر في مناطق أخرى من الوطن مثل مناطق الشرق (هلال,ع.2007 : 131):لكن كثافة الدراسات التي تناولت

الهجرة التلمسانية تظهر لنا حجم هذه الهجرة وما خلفته من ردود أفعال , إلا أنه من غير المفهوم أن تحدث هذه الهجرة كل هذا القلق ,ففي أحسن الأحوال وصل عدد المهاجرين من المنطقة حوالي 368، 425، 800، 1200 (هلال،ع.2007 : 132): كلها أرقام وان كانت تلفت الانتباه إلا أننا لا يمكن أن نقارنها مع هجرات قبائل جزائرية برمتها في السنوات الأولى للاستعمار إلى دول الجوار ,لكن تفاعل الصحافة الكولونيالية في تلك الفترة هو الذي أعطى هذه الهجرة كل هذا الحجم وهذا الاهتمام ,وان كانت ظاهرة تلفت الانتباه في ظرفية دولية حرجة مع تزايد الدعاية التركية وظهور بوادر الإصلاح في تركيا و أثرها على العالم الإسلامي.

ولقد حاول الكثير من المؤرخين الفرنسيين تحليل أسباب هذه الهجرة التلمسانية وأرجعوها لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية , ومنهم من تعاطف مع المهاجرين منتقدا فساد الإدارة الاستعمارية ,لكن لم يجرؤ أحد أن يحمل الظاهرة الاستعمارية أسباب هذه الهجرة ومحاولاتها طمس الهوية الإسلامية والعربية للجزائر .متغاضين عن الأسباب الحقيقية لهذه الهجرة من هذه

المدينة التاريخية الكبيرة التي يمكن أن نجملها في تراكم عدة عوامل ساهمت في انحطاط المدينة بفعل المنافسة الشرسة للصناعة الفرنسية التي قضت نهائيا على الصناعة التقليدية, وكذلك لتنازل المدينة عن مكانتها الاقتصادية لمدينة وهران التي أضحت عاصمة القطاع الوهراني , واستطاعت أن تستقطب وتحتكر تجارة الجنوب، ذلك ما تسبب في تدهور الأحوال الاقتصادية لمدينة تلمسان.

وانطلقت قوافل المهاجرين الأولى من مناطق الرمشي , ندرومة, سبدو، تلمسان رغم التضييق والمنع بعد بيع الممتلكات والعقارات بعدما أدركوا أنهم سيغادرون وبدون رجعة , فبعض المصادر تذكر أنه ثم بيع 200 دار بأراضيها الملحقة وبأ بخس الأثمان للمرابين اليهود والكولون الانتهازيين (هلال,ع.2007: 142):.

لكن كما ذكرنا أنفا فان هذه الهجرة كسابقاتها كانت شكل من أشكال المقاومة ورفض المحتل، فلقد شكل قانون المدني 1882، وقانون الأهالي 1886، وقانون فصل الدين عن

الدولة (وان كانت فرنسا استثنت تطبيق هذا القانون الدين الإسلامي وظلت تراقب من قريب المؤسسة الدينية الإسلامية) , وكذلك قانون التجنيد الإجباري 1908، وكثرة الشكاوى من حملات التطعيم التي كانت تسيء معاملة الجزائريين الساخطين من المعاملات السيئة لبعض الأطباء الغير مراعين للعادات والتقاليد خاصة في فحص النساء, وزاد من ذلك تعيين بعض اليهود في أسلاك الشرطة.كلها كانت قوانين وتدابير تعسفية ظالمة أقلقت الجزائريين , ودفعت بالميسورين منهم والقادرين على تحمل الأعباء السفر خاصة الشباب إلى خوض غمار الهجرة. وبذلك توجهت أولى القوافل إلى الشام وأقطار عربية وإسلامية أخرى،كما استفاد الكراغلة من علاقاتهم العريقة مع المشرق للهجرة إلى دمشق وتركيا, لتتواصل هذه الهجرة بعد احتلال المغرب وفرض الحماية رسميا سنة 1912.

العمالة الجزائرية في فرنسا:

لقد تم تسجيل أول وجود للعمالة الجزائرية بفرنسا ابتداء من سنة 1912، حيث كان هناك حوالي 5000 عامل جزائري في فرنسا أكثرهم يعمل في القطاع الصناعي (Stora,B.1992:13)،

هذه العمالة التي اضطرت إلى العمل في فرنسا بعد تفشي البطالة ومظاهر سوء التشغيل في الجزائر , وفي بداية كانت تستغل اليد العاملة الجزائرية في فرنسا في تكسير إضرابات النقابات العمالية , ولكن ظرفية الحرب العالمية الأولى قلبت الأمور رأسا على عقب , سمحت ببدء نزيف اليد العاملة الجزائرية من المستعمرة إلى المركز, وذلك لتعزيز الجهد الحربي على الجبهات حيث شاركت العمالة الجزائرية في حفر الخنادق وبناء الجسور والموانئ إضافة على العمل في معامل الأسلحة والذخيرة ,وسيصل عدد هذه العمالة إلى حوالي 78056 جزائري من 1915 الى 1918(Stora,B.1992:14) ، هذه التعبئة العامة للعمال الجزائريين للعمل في فرنسا أحدثت صدمة اجتماعية كبيرة من جراء الانتقال من حياة الدوار والريف الجزائري إلى حياة المدن الفرنسية الكبيرة بتغير الذهنيات والأعراف والتقاليد ولذلك سوف يكتشف هذا العامل البسيط لأول مرة المصانع الكبرى ويكتشف العمل السياسي والنقابي .

كان من المنتظر أن يتم تسريح والاستغناء عن الكثير من العمال الجزائريين في نهاية الحرب، وذلك بعد إنهاء حالة التعبئة العامة

وتسريح المجندين، ولكن مرحلة ما بعد الحرب وجهود إعادة البناء كانت تتطلب الحفاظ على هذه السواعد المهمة في هذه المرحلة الحرجة ,وعكس ما يعتقد ارتفع عدد العمال الجزائريين أكثر وأكثر بين سنتي 1918 و 1924، زاد من حدة هذه الهجرة تدهور وأزمة الاقتصاد الاستعماري الفرنسي في الجزائر، إلا أن الكولون و أرباب المال الأوربيين دقوا ناقوس الخطر بعدما لا حظوا بقلق كبير استنزاف الرأسمال الفرنسي لليد العاملة الجزائرية الرخيصة على حساب الاقتصاد الاستعماري، وبذلك طالبوا تدخل الحكومة التي أمرت عبر منشور 12 سبتمبر 1924 بمراقبة وحصحصة هذه الهجرة , بعد فرض عقود عمل مسبقة , إضافة إلى الدفتر الصحي، وبطاقة الهوية (Meynier,G.1984:).

هذه الإجراءات الجديدة سوف تتسبب في تراجع الهجرة ابتداء من سنة 1926 ، بسبب التضييق وكذلك بسبب ارتفاع نسبة البطالة في فرنسا , رغم أن عدد الداخلين إلى التراب الفرنسي سوف يعاود الارتفاع سنة 1928، لكن سنة 1929 كانت كارثة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الفرنسي

بصفة خاصة , وانعكست بدرجة كبيرة على سوق العمل , وخاصة في قطاع الصناعات الثقيلة , والتي بدأت بإجراءات خفض الأجور وتسريح العمال , وكان أول الضحايا العمال الأجانب , فابتداء من 1930 ثم تخفيض حوالي 53٪ من عدد العمال كلهم أجانب , هذه النسبة تكشف لنا حجم العمالة الأجنبية في فرنسا منذ ذلك الوقت , وفي قطاع استراتيجي مثل قطاع الصناعات الثقيلة (Lefeuvre,D.1997:90).

ولكن السؤال الذي يبقى مطروحا هل ثم اعتبار الجزائريين أجانب؟ القوانين والمراسيم كلها كانت تنفي ذلك, ولكن إجراءات التمييز وانخفاض عدد الداخلين من الجزائر إلى فرنسا يؤكد هذا الأمر وبوضوح.

إلا أن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا سوف تعاود مستوياتها السابقة ابتداء من سنة 1936، وذلك بتشجيع من السلطات الاستعمارية والحكومة الفرنسية , وبذلك كانت لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية , ومصادفة لظروف مناسبة بعد خروج فرنسا من ظرفية الأزمة الاقتصادية ,وكذلك انتهاء

تحفظات الكولون من جراء زيادة مستويات البطالة في الجزائر التي كانت تندر باحتمال حدوث اضطرابات , رغم أن بعض المسؤولين في باريس كانوا جد حذرين من تصاعد مستويات الدخول، الشيء الذي سوف يؤثر على تنقل الأجور والمبادلات التي كانت مهمة لإعالة عوائل بأسرها .

وكان ينظر إلى خيار الهجرة والسماح بدخول الجزائريين إلى فرنسا كحل للتصدي لشبح البطالة المتأصل منذ 1930 ومن مخاوف حدوث اضطرابات بعدما زاد نشاط الحركة الوطنية في الجزائر ,وكان لزاما دمج الشباب البطال في السوق العمل الفرنسية ولو بنسب يمكن التحكم فيها ومراقبتها، (Lefeuvre,D.1997:94) ولما لا تكون حلولا ظرفية ريثما يتم إنعاش الاقتصاد الاستعماري في الجزائر .

لكن الأمور سوف تعاود الانخفاض بسبب ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية , رغم أن قرار الحكومة الفرنسية لتوفير 40 ألف منصب شغل للعمال الجزائريين 25000 في الصناعة الحربية و8 ألاف في قطاع السكك الحديدية و 5 ألاف في قطاع البناء والتعمير , لكن العدد لم يتجاوز العشرين ألف لعدة أسباب

منها استسلام فرنسا المبكر, وكذلك لانقطاع الاتصالات والمواصلات بين الجزائر وفرنسا (Lefeuvre,D.1997:97).

لكن الأحداث والمستجدات السياسية والاقتصادية ومطالب الإصلاح في المركز ومقاطعات ما وراء البحار بعد نهاية الحرب، ساهمت كلها في التحرير النسبي لعمليات الدخول والخروج من والى فرنسا، وذلك ما سمح بتدفق العمالة الأجنبية التي أغرقت سوق العمل الفرنسية ,خاصة أن انعكاسات الحرب العالمية وأثارها المدمرة احتاجت إلى سواعد قوية لإعادة بناء ما تدمر , بعدما كانت تعاني فرنسا من نقص من حيث عدد العمال من جراء طبيعة البنية الديمغرافية الفرنسية، وكذلك لاستدعاء الحكومة البولندية لعمالها في فرنسا، ورجوع الأسرى الألمان إلى ألمانيا ,كل هذه العوامل أدت إلى البحث عن بديل ,ولكن احتدم الخلاف داخل الإدارة الفرنسية بين المؤيدين لجلب العمالة الايطالية - في وقت كانت تعرف فيه ايطاليا فائضا وبطالة خانقة- و أنصار خيار الاعتماد على العمالة الجزائرية، لكن الحكومة الفرنسية حسمت موقفها بالتوقيع على اتفاقية مع ايطاليا في هذا الشأن، إلا أن ذلك لم يمنع ارتفاع عدد الداخلين

إلى التراب الفرنسي من الجزائر بعدما شجع قانون المواطنة الصادر في 20 سبتمبر 1947 بداية الهجرة الجزائرية الكبرى إلى فرنسا (Lefeuvre,D.1997:99).

الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بين سنتي 1946 و 1962

السنة	الدخول	الخروج	الرصيد
1946	34929	-	-
1947	66234	23521	42983
1948	80714	54209	26505
1949	83500	76455	7045
1950	89405	65175	24230
1951	142671	88081	54590
1952	148662	134083	14579
1953	134133	122560	11573

1954	159354	134090	25264
1955	201826	173371	28455
1956	85606	81871	3732
1957	76029	57737	18292
1958	49037	59344	10307 -
1959	74299	52369	21930
1960	81841	58270	23571
1961	111834	73536	38298
1962	180167	155018	25149

(Annuaire statistique de la France 1966)

كما شجع مرسوم وزارة العمل الفرنسية الصادر في فيفري 1947 على وجوب الاعتماد على العمالة الجزائرية في الصناعة

الفرنسية بمعدل 20 إلى 75 ٪ من العمالة الأجنبية (Lefeuvre,D.1997:99) ، لكن هذه القرارات لم تخْلُ من أغراض سياسية كانت تبدو ظاهرة ,خاصة أن سنة1947 كانت سنة محاولة استيعاب الأمور في الجزائر بعد سنتين من أحداث ماي 1945 و ما خلفته من أثار عميقة , خاصة بعد احتدام أزمة البطالة في الجزائر وما يمكن أن تشكله من اضطرابات سياسية واجتماعية غير محمودة العواقب وتشكل نظام دولي جديد وانتشار الفكر التحرري بعد الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة للكثير من الجزائريين فكانت هذه الهجرة تعني بالدرجة الأولى البحث عن مصادر الرزق والهروب من حجم البطالة وسوء معاملة الكولون في الجزائر , وكذلك لإيجاد فرصة للتأهيل المهني ,وبذلك تسمح لهم هذه الفرصة أن يصبحوا عمالا مهرة وتقنيين مختصين , ويمكن للحكومة الاستعمارية في الجزائر من جهتها استغلال هذه اليد العاملة المؤهلة بعد ذلك للدفع بعجلة التنمية في المستعمرة .

كذلك كانت فرصة العمل تسمح بتوفير مصادر رزق لحوالي مليون ونصف المليون شخص حسب تقرير Delavignette , فمن

أصل 60 مليار فرنك كانت تدفع كأجور للعمال الجزائريين كانت 35 مليارا منها تدخل إلى الجزائر كحوالات بريدية وكان يمثل ذلك سنة 1933 ربع مجموع الأجور المدفوعة في القطاع الغير زراعي، هذه الأجور كانت تسمح لإعالة نصف سكان منطقة القبائل سنة 1958، وتجاوز ذلك في منطقة عزازقة إلى ثلاثة أرباع عدد السكان (Lefeuvre,D.1997:95).

فاليد العاملة الجزائرية كانت تشكل حلولا ظرفية بالنسبة للسوق الفرنسية، وكذلك كانت تسمح بدوام الاستقرار والهدوء في الجزائر ,خاصة أن بعض المسؤولين الفرنسيين كان يرى في البطالة المتفشية في الجزائر مؤشر انفجار الأوضاع، ولذلك لم يتوانَ الحاكم العام روجي ليونارد Roger Leonard في حث الحكومة الفرنسية منذ جويلية 1954 في رسالة بعثها لوزير العمل على ضرورة السماح بتشغيل الجزائريين في المؤسسات الفرنسية ,كحل وحيد لمواجهة تفشي البطالة من جراء الانفجار الديمغرافي التي كانت تشهده الجزائر في تلك الفترة .(Lefeuvre,D.1997:94)

وبعد اندلاع الثورة الجزائرية ظهرت الحاجة الملحة على وجوب تحسين أوضاع الجزائريين والتقليل من مظاهر البؤس ومحاولة إنقاذ ما يمكن اتقاذه وثم المراهنة على مسألة محاربة البطالة لِثَنْي الشباب على الالتحاق بالثورة، ولذلك فكل المشاريع الإصلاحية الفرنسية من مشاريع جاك سوستيل Jacques Soustelle ، إلى إصلاحات الوزير لاكوست Lacoste التي أولت اهتماما كبيرا لمشكل البطالة , لكن بمجيء كبرى المشاريع الاقتصادية سوف تعرف سوق العمل اهتماما ودعما كبيرين كأولوية من الأولويات إضافة إلى التأكيد على مسألة التكوين المهني، وهذا ابتداء من خطة الأفاق العشرية Perspectives Décennales، التي أوصت بضرورة توفير 20 ألف منصب شغل للجزائريين بفرنسا أي خمس مناصب العمل التي يتم خلقها , ونفس التوصيات والقرارات أكد عليها مشروع قسنطينة الضخم الذي ألح على وجوب توفير في أسرع وقت حوالي 400.000 منصب شغل في الجزائر و 100.000 في فرنسا للجزائريين مع تخصيص 20٪ من مناصب الشغل للجزائريين في الوظيف العمومي، لكن كل هذه المشاريع جاءت

متأخرة ولم تستطع القضاء على تطلعات الجزائريين نحو الحرية والاستقلال(قبايلي، ه.2006 :58).

1962 نهاية الوجود الأوربي في الجزائر

لقد اعتبر بعض المؤرخين فرار الأقدام السوداء من الجزائر عشية الاستقلال سنة1962، أكبر هجرة جماعية لمجموعة من السكان في القرن العشرين، هذا ما يمكن أن يكون صحيحا إلى أقصى حد ,إذا حللنا ظروف هذه الحركة الجماعية لحوالي مليون أوربي فروا من الجزائر في غضون أشهر معدودات ,تاركين ديارهم وممتلكاتهم، واختاروا العودة إلى فرنسا، كنتيجة حتمية لاستقلال الجزائر، ونتيجة حالة اللاأمن إضافة إلى الخوف من المستقبل، لكن الإشكال المطروح هو لماذا اختار الأوربيون الهروب من الجزائر رغم ضمانات التي أكدت عليها اتفاقيات ايفيان في صون وحفظ مصالحهم في الجزائر .

لكن إذا حللنا الأمور جيدا نجد أن الوجود الأوربي كان مهددا منذ الأربعينيات ويتجلى ذلك في إدراكهم لتغير الأوضاع من حولهم في الداخل والخارج , وعدم اطمئنانهم عمن مستقبلهم في

الجزائر يتجلى في إبداء العديد من الكولون المعمرين رغبتهم بعد أحداث ماي 1945 في بيع ممتلكاتهم والهجرة إلى فرنسا، إضافة إلى تزايد هجرة رؤوس الأموال من الجزائر إلى فرنسا بدرجة كانت تدعو إلى القلق وتنذر بالخطر، وهذا بدون ذكر الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، وسوف تتطور الأمور بعد اندلاع الثورة بعدما ثم تسجيل إقبال الكثير من الأوربيين ابتداء من جانفي 1955 على اقتناء عقارات في فرنسا وذلك لضمان أملاك هناك في حالة تصفية الوجود الفرنسي في الجزائر , أكثر من ذلك فيمكن أن نلمح الخوف والقلق الأوروبي من مصير المجهول في الجزائر في توقف عجلة النمو الديمغرافي لدى هذه الفئة وبذلك بداية تهاوي أسطورة الجزائر الفرنسية , إن لم نقل تقلص عدد هذه الفئة بين سنتي 1954 و1960 في الجزائر بحوالي 22.500, ثم سيتطور العدد إلى 65.000 نهاية سنة 1962 (Lefeuvre.2004 :396)، رغم منع الهجرة من طرف منظمة الجيش السري OAS ابتداء من جانفي 1962 , بعد ما قامت بعمليات إرهابية بتفخيخ الكثير من المنازل والشقق التي غادرها أصحابها، واستهداف وكالات الأسفار، ونسف برج المراقبة في

مطار الجزائر، رغم أنها سمحت بعد ذلك بالمغادرة للنساء والأطفال ابتداء من 21 ماي .

ويمكن القول أن إرهاب منظمة الجيش السري لعب دورا كبيرا في التسريع بهجرة الأوربيين من الجزائر وفي وقت قياسي , خوفا من الأعمال الانتقامية يمكن أن تطالهم بعد انسحاب الجيش الفرنسي نهائيا من الجزائر خاصة بعدما ساءت علاقتهم مع المؤسسة العسكرية الفرنسية، ومع بقية الشعب الفرنسي ,وسيتجلى ذلك في الاستقبال البارد الذي مني به الأوربيون في فرنسا.

وبذلك انتشرت مقولة الشهيرة (الحقيبة أو التابوت La valise ou le cercueil),وكانت الحقيبة بمثابة الخيار الصعب ولكنه الأمثل، الذي كان يمثل طوق النجاة، وهذا رغم ضمانات اتفاقيات ايفيان التي خصصت حوالي 14 مادة لحقوق الأوربيين في الجزائر المستقلة، وتعهدات الحكومة الجزائرية المؤقتة، لكن خيار الهجرة يرجع لنفسية الأقدام السوداء العنصرية والرافضة للعيش كأقلية في وسط أغلبية عربية مسلمة، رغم

أن البعض منهم قرر الرحيل والهروب كحل مؤقت ليتمكن من الرجوع بعد تحسن الأوضاع الأمنية , لكن هاجس الخوف زاد بعد تسجيل العديد من عمليات الاختطاف كانت في مجملها من تنفيذ منظمة الجيش السري , وكذلك لبروز بوادر الانشقاق بين الحكومة المؤقتة التي وقعت على اتفاقيات ايفيان والقيادة العليا لجيش التحرير الوطني التي عارضت بنود الاتفاقية وبينت بصراحة مواقفها في مؤتمر طرابلس .

وأمام هروب الأوربيين إلى فرنسا وتدفقهم على الموانئ والمطارات خصصت لهم الحكومة الفرنسية 20 رحلة بحرية أسبوعيا , وجسر جوي لتوفير وسائل النقل، وكذلك تم تشكيل الأمانة العامة للمهاجرين منذ 24 أوت1961 (Lefeuvre,D.2004:397) ، ويمكن القول أن الحكومة الفرنسية تفطنت إلى هذا المشكل منذ فشل اتفاقيات ميلان , وأخذت تحضر لاستقبال أوربيي الجزائر , الدين سيلقون صعوبات كبيرة في إعادة الاندماج في المجتمع الفرنسي , رغم تخصيص إعانات شهرية ريثما يتم توفير مناصب الشغل بداية للمتزوجين، وكان الأمر سهلا نسبيا بالنسبة لفئة الموظفين، ولكن كان ذلك مستحيلا بالنسبة

للفلاحين والكولون بعدما تعذر حصولهم على عقارات فلاحيه من جديد تعويضا على تلك التي اضطروا لتركها في الجزائر ، أما مسألة توفير السكن فكانت معقدة جدا وخاصة أنها تزامنت مع أزمة سكن خانقة عاشتها فرنسا في تلك الفترة وصعب مع ذلك إعادة إسكان كل هذا العدد الهائل من الأسر المهاجرة.

حركة الأوربيين بين الجزائر وفرنسا سنة 1962

	نحو فرنسا	نحو الجزائر	الرصيد الشهري	الرصيد الكلي
أفريل	46030	16280	29750	29750
ماي	101250	18890	82360	112110
جوان	354914	26480	328434	440544
جويلية	121020	60130	60890	501434
أوت	95578	55320	40258	541692

سبتمبر	71020	52233	18787	560479
أكتوبر	54162	43975	10187	570666
نوفمبر	35540	25805	9735	580401
ديسمبر	56717	24409	32308	612709
المجموع	936231	323522	612709	

(Lefeuvre,D.2004:397)

مراجع باللغة الفرنسية

-AGERON, Charles-Robert. 2005. Genèse de l'Algérie algérienne. Paris éd Bouchènne.—

CORNATON Michel,1998. Les camps de regroupement de la guerre d'Algérie. Paris. L'Harmattan.

-GOINARD Pierre,1984.Algérie œuvre française. Paris. Robert Laffont

-LEFEUVRE, Daniel.1997. Chère Algérie.1ére Ed. Paris. Société française d'histoire D'outre mer.

-LEFEUVRE, Daniel,2004. Les pieds noirs. In Mohammed Harbi, Benjamin Stora La guerre d'Algérie. Paris. Pierre Laffont. pp381-409

-MEYNIER, Gilbert,1981. Algérie révélée.1ére Ed .Paris-Genève. Ed Droz.

-St GERMIS. Jules, 1950. Économie Algérienne .Alger. sd.

-STORA. Benjamin,1992. Ils venaient d'Algérie. Paris. Fayard.

المراجع باللغة العربية:

- هلال عمار.2007 . هجرة الجزائريين نحو الشام. الجزائر. هومة.

- قبايلي هواري.2006. الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي.

- رسالة ماجستير غير منشورة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر , جامعة سيدي بلعباس، الجزائر